ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

تقوم الحكومة بتنفيذ العديد من السياسات والإصلاحات الإقتصادية والهيكلية فى مختلف المجالات وذلك بهدف دفع النشاط الإقتصادى وتحقيق الإستقرار المالي والإقتصادى على المدى المتوسط. وفى هذا الإطار، تقوم وزارة المالية بتنفيذ إستراتيجية واضحة لخفض العجز المالى على مدى الخمس سنوات المقبلة وتضمنت تنفيذ عدة إجراءات، وفى مقدمتها الإصلاحات الضريبية، وخفض دعم الطاقة، ومواجهة العجز فى إنتاج الكهرباء، وخفض أرصدة المتأخرات لصالح شركات البترول الأجنبية العاملة في مجال البحث والاستكشاف. وفى إطار جهود الحكومة للإستغلال الأمثل للموارد، فقد تم مؤخراً إصدار قانون المناجم والمحاجر والذى يستهدف إقامة مشروعات صناعية قائمة على الثروات المعدنية المتوفرة لتحقيق الاستغلال الأمثل لتلك الثروات وتعظيم القيمة المضافة منها وزيادة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

وقد إنعكست التطورات السابق ذكرها على كل من تقييم مؤسسة "فيتش" حيث قامت المؤسسة برفع درجة التصنيف الائتماني لمصر من سالب إلى B مستقر كخطوة إيجابية لدعم الثقة فى أداء الإقتصاد المصرى، بالإضافة إلى حدوث تحسن فى بعض مؤشرات الأداء الاقتصادى، ومن أهمها، تراجع معدل البطالة ليسجل ١٣,١% خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بـ١٣,٣ خلال الربع الأخير من العام المالى السابق. كما إرتفع إجمالى عدد السياح الوافدين خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤ بنحو ٧٩,٥% مقارنة بنفس الشهر من العام السابق. كما أن الإنخفاض الذى شهدته أسعار البترول العالمية إلى أدنى مستوى منذ خمس سنوات من المتوقع أن يكون له أثر إيجابى على خفض العبء على الموازنة العامة للدولة والميزان التجارى. وفيما يخص البعد الإجتماعى تتخذ الحكومة خطوات هامة نحو تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات للمواطنين وتحسين برامج الأمان الإجتماعى. وأخيراً، فقد حققت مصر تحسناً فى مؤشر مدركات الفساد وفقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية الأخير لترتفع من ٣٢ درجة في عام ٢٠١٣ إلى ٣٧ درجة في عام ٢٠١٤ لتحتل المركز الـ ٩٤ من ضمن ١٧٥ دولة.

- أظهرت النتائج الختامية لعام ٢٠١٤/٢٠١٣ أن **العجز الكلى للموازنة العامة**[١] بلغ ٢٥٥,٤ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٢,٨% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام السابق ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٢٣٩,٧ مليار جنيه أو ما يعادل ١٣,٧% من الناتج المحلى. بينما تشير البيانات **الفعلية للفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٥/٢٠١٤** إلى أن نسبة **العجز الكلى** من الناتج المحلى بلغت نحو ٤,٦% (١٠٧,٩ مليار جنيه)، مقارنة بعجز قدره ٣,٣% (٦٥,٩ مليار جنيه)، خلال الفترة المماثلة من العام السابق، حيث إنخفضت الإيرادات كنسبة إلى الناتج المحلى لتصل إلى نحو ٥,٤% مقارنة بـ٦,٣% خلال نفس الفترة من العام السابق، فى حين إرتفعت نسبة

١ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

المصروفات إلى الناتج المحلى لتسجل ١٠% خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٩,٥% خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٤/٢٠١٣.

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ١٩٠٧.٦ مليار جنيه في **يونيو ٢٠١٤** (أي ما يقدر بـ٩٥,٥% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ١٦٤٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (نحو ٩٣,٨% من الناتج المحلى الاجمالى).

- أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى تسارع معدلات نمو **الناتج المحلى الإجمالى** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ليصل إلى نحو ٦,٨% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وسيتم نشر التفاصيل فى نشرة الشهر القادم.

- وقد أوضحت أحدث التقارير الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى تراجع معدل البطالة لتحقق نحو ١٣,١% خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل ١٣,٣% خلال الربع الأخير من العام المالى السابق.

- كما أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية الأخير إلى تحسن تصنيف مصر فى مؤشر مدركات الفساد لترتفع من ٣٢ درجة في عام ٢٠١٣ إلى ٣٧ درجة في عام ٢٠١٤ لتحتل المركز الـ ٩٤ من ضمن ١٧٥ دولة، حيث جاء هذا التحسن فى ضوء عدد من الإجراءات التى إتخذتها الحكومة خلال الفترة السابقة وعلى رأسها؛ إستمرار جهود الحكومة لدعم الشفافية وإشراك المواطنين فى عملية صنع القرار من خلال إطلاق موازنة المواطن لعام ٢٠١٥/٢٠١٤، والتطور فى الخطاب عن الفساد، وإعلان مدونات السلوك لموظفى الحكومة والإعلان عن قانون تضارب المصالح.

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فائض بلغ نحو ٠,٤ مليار دولار، مقابل فائض أعلى قدره ٣,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١,٤ مليار دولار، (مقابل فائض قدره ٠,٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة). وتجدر الإشارة إلى أن **الحساب الرأسمالي والمالي** قد حقق صافى تدفقات للداخل بنحو ٠,٨ مليار دولار (مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالي ٤,٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة). بينما سجل **صافى السهو والخطأ** تدفقات للداخل بنحو ١ مليار دولار، (مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة).

- على نحو اخر، فقد تراجع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى بنحو ١,١ مليار دولار، ليصل إلى ١٥,٩ مليار دولار فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ١٧ مليار دولار في نهاية الشهر السابق، حيث قامت الحكومة المصرية برد وديعة قطرية قدرها ٢,٥ مليار دولار.

- أما بالنسبة **للتطورات النقدية**، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤ بشكل طفيف ليصل إلى ١٥,٧% مسجلاً ١٥٦٠,٣ مليار جنيه، مقارنة بنمو قدره ١٥,٦% في سبتمبر ٢٠١٤، بينما تراجع إذا ما قورن بـ١٧,٨% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٣.

- على نحو آخر، فقد تراجع **بشكل ملحوظ معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية ليسجل نحو ٩,١% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤** (وهو أقل معدل تم تسجيله منذ بداية العام المالى الحالى)، مقارنة بـ١١,٨% المعدل المحقق خلال الشهر السابق ومقارنة بـ١٣% خلال نفس الشهر من العام السابق؛ ويأتى هذا الانخفاض في الأساس في ضوء الانخفاض الملحوظ فى معدل التضخم السنوى لمجموعة "الطعام والشراب" – أكبر الأوزان مساهمة فى معدل التضخم العام – لتسجل ٧,١% (وهو أقل معدل تضخم تم تسجيله منذ شهر ديسمبر ٢٠١٢) مقابل ١١,٥% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ١٩,١% خلال نوفمبر ٢٠١٣. كما ساهم إنتهاء أثر الضغوط التضخمية المصاحبة لكل من عيد الأضحى والزيادة السنوية في رسوم التعليم خلال الشهرين السابقين في خفض معدل التضخم السنوى.

وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ **بالابقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة، وسعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** دون تغير عند مستواهم الحالى. ومن الجدير بالذكر ***أن البنك المركزى قام في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٤ بربط ودائع بقيمة*** ٧٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩,٧٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

معدل نمو الناتج المحلى:

أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى تسارع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ليصل إلى نحو ٦,٨% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وسيتم نشر التفاصيل فى نشرة الشهر القادم.

تعكس أحدث البيانات المنشورة حدوث طفرة فى بعض مؤشرات الأداء الاقتصادى بما يعكس عودة النشاط الإقتصادى للنمو بمعدلات أكثر تسارعاً. فقد حققت معدلات النمو الإقتصادى ارتفاعاً لتصل إلى ٣,٧% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ١,٥% خلال العام المالى السابق ليبلغ إجمالى النمو خلال العام نحو ٢,٢%، مدفوعاً بشكل أساسى بالنمو المحقق فى كل من الاستهلاك العام والخاص والاستثمارات.

خمس قطاعات رئيسية قامت بدفع معدلات النمو خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣

فعلى جانب العرض، كان على رأس القطاعات المحركة للنمو خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** والذى حقق معدل نمو يقدر بنحو ٩% كما حقق قطاع **التشييد والبناء** ارتفاع بنحو ٥,٦% (حيث أسهما في معدل نمو الناتج بأعلى مساهمة تقدر بنحو ١,٣ نقطة مئوية و٠,٣ نقطة مئوية على التوالى، مقارنة بمساهمة ٠,٣ نقطة مئوية لكل من القطاعين خلال العام السابق). أما قطاع **الزراعة** و قطاع **الحكومة العامة** فقد شهدا نمو يقدر بـ٤,١% و٣% على التوالي (كلاهما أسهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية في النمو، مقارنة بـ٠,٣ و٠,٤ نقطة مئوية على التوالي في العام السابق). بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق قطاع **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو قدره ٣,٤% (بنسبة مساهمة في الناتج نحو ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بـ٠,٣ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢). ومن الجدير

بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٥٧% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لقطاعى السياحة وإستخراج الغاز الطبيعى، فقد شهدا تراجعاً ملحوظاً، حيث تأثرت السياحة بعدد من الأحداث المؤسفة على مدار العام مما أدى إلى تراجع معدلات النمو الخاصة بها بنسبة ٢٦,٨% مقارنةً بالعام المالى السابق، ولكن على مستوى الأداء الربع سنوى، فقد انخفضت حدة تراجع السياحة إلى ١٨% (مساهمة بنحو -٠,٥ نقطة مئوية في الناتج) مقارنة بـ٢٨,٢% (مساهمة بنحو -١ نقطة مئوية في الناتج) المحققة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، وهو ما يمكن تأكيده في ضوء استمرار تحسن المؤشر القياسى للسياحة (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) وذلك بدءاً من الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، محققاً متوسط ٢٥٥,٢ نقطة خلال النصف الثانى من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بمتوسط ١٣٥,٥ نقطة خلال النصف الأول من نفس العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، محققاً بذلك معدل نمو يقدر بـ٨٨,٣%. بينما تراجع قطاع إستخراج الغاز الطبيعى بنسبة ١١%. وبناءً على ذلك فقد ساهم كل من قطاع السياحة وإستخراج الغاز الطبيعى بشكل سلبى في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة وذلك بنحو -٠,٩ و-١ نقطة مئوية، على التوالى.

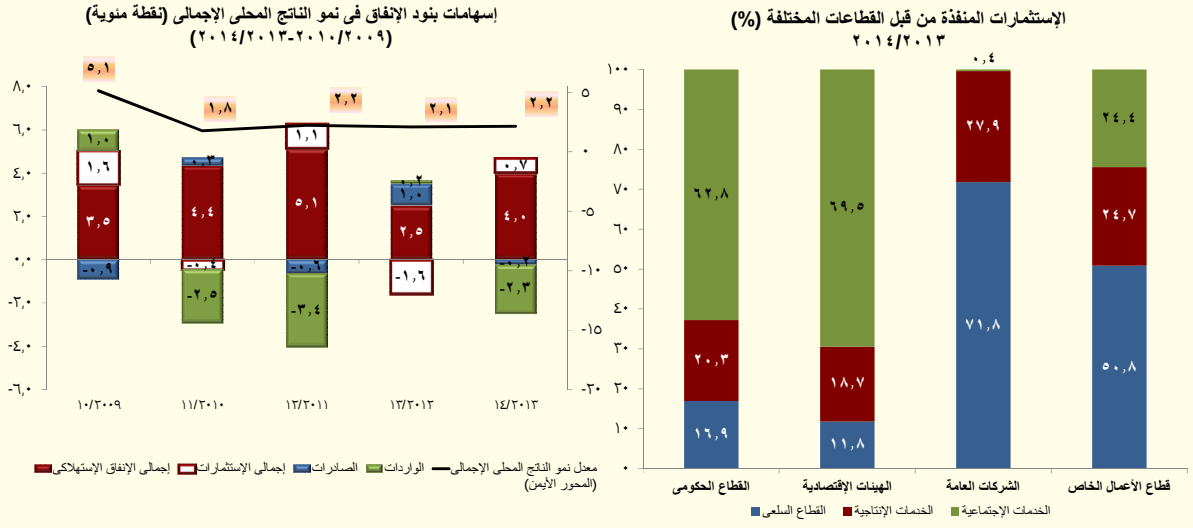

أما على جانب الطلب، فقد إستمر كل من **الاستهلاك العام والخاص** في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال عام الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤,١% مقارنة بـ٣,٢% وهو معدل النمو المحقق خلال التسعة أشهر الأولى من نفس السنة المالية، مما يشير إلى أن معدل النمو في الربع الرابع كان قد تسارع ليحقق نحو ٧%. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٥,٨% خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، مقارنة بـ٦,١% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى، مما يشير إلى تحقيق معدل نمو يقدر بنحو ٥,١% خلال الربع الرابع. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالى إسهام كل من الاستهلاك العام والخاص فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الرابع يقدر بحوالى ٥,٩ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ٠,٣ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق.

كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء **الإستثمارات**، حيث حققت خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ معدل نمو سنوى يعادل ٤,٦% مقابل معدل نمو بالسالب يقدربـ٩,٦% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ وساهمت – للمرة الأولى منذ العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ – بشكل إيجابي في النمو بنحو ٠,٧ نقطة مئوية، مقابل مساهمة سلبية بحوالى ١,٦ نقطة مئوية خلال العام الماضي. أما بالنسبة إلى الأداء الربع سنوى، فقد حققت الاستثمارات معدل نمو يقدر بـ١٩,٦% (مقارنه بمعدل نمو بالسالب يقدر بنحو ١٥% خلال الربع الرابع من العام المالى السابق) كما بلغ إجمالى إسهامها في النمو خلال الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ حوالى ٣,٣ نقطة مئوية مقابل -٣ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق وهما أعلى معدل نمو وأعلى إسهام منذ الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١.

أما بالنسبة لتوزيع إجمالى **الإستثمارات بحسب القطاعات الإقتصادية** (بالأسعار الجارية) فيتبين أن القطاع العام (والذى يشمل كل من القطاع الحكومى، الهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام) قد نفذ نحو ٣٧,٨% من إجمالى الإستثمارات خلال فترة الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أن حوالى ٦٢,٨% من الإستثمارات المنفذة من القطاع الحكومى قد تم توجيهها إلى قطاع الخدمات الإجتماعية. بينما قام القطاع الخاص بتنفيذ نسبة الـ٦٢,٢% المتبقية من الإستثمارات.

وفى نفس الوقت، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٢,٥ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابى يقدر بنحو ١,٢ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. حيث انخفضت **الصادرات** بنسبة ١٢,٦% (معدل مساهمة بالسالب بنحو٢,٣ نقطة مئوية مقارنة بإسهام إيجابى بنحو ١ نقطة مئوية في العام الماضى). وقد ارتفعت **الواردات** بنسبة ٠,٩% خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، لتحقق بذلك معدل مساهمة بالسالب بلغ ٠,٢ نقطة مئوية، مقارنة بمعدل مساهمة بالموجب يقدر بنحو ٠,٢ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق.

تطورات الأداء المالى:

إرتفعت نسبة العجز الكلى للموازنة العامة خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٥/٢٠١٤

Ø **تشير البيانات الفعلية للفترة يوليو- نوفمبر** ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى تحقيق **العجز الكلى** منسوباً إلى الناتج المحلى نحو ٤,٦% (١٠٧,٩ مليار جنيه)، مقارنة بعجز قدره ٣,٣% (٦٥,٩ مليار جنيه)، خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وتأتى هذه التطورات فى ضوء ارتفاع المصروفات (١٠% من الناتج المحلى)، والذى قد صاحبه إنخفاض فى الإيرادات (٥,٤% من الناتج المحلى).

العجز الكلى خلال يوليو- نوفمبر ١٥/١٤	العجز الكلى خلال يوليو- نوفمبر ١٤/١٣
١٠٧,٩ مليار جنيه (٤,٦% من الناتج المحلى)	٦٥,٩ مليار جنيه (٣,٣% من الناتج المحلى)
الإيرادات:	**الإيرادات:**
١٢٦ مليار جنيه (٥,٤% من الناتج المحلى)	١٢٦,٧ مليار جنيه (٦,٣% من الناتج المحلى)
المصروفات:	**المصروفات:**
٢٣١,٨ مليار جنيه (١٠% من الناتج المحلى)	١٩٠,٧ مليار جنيه (٩,٥% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية، وحدة السياسات المالية الكلية

على جانب الإيرادات،

إرتفاع الإيرادات الضريبية وإنخفاض الغير الضريبية خلال فترة الدراسة...

شهدت حصيلة الإيرادات إنخفاضاً خلال الفترة يوليو- نوفمبر بنحو ٠,٦ مليار جنيه لتسجل ١٢٦ مليار جنيه (٥,٤% من الناتج المحلى)، الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء انخفاض الإيرادات غير الضريبية بنحو ٤٠,٨٪- لتسجل نحو ٣٤,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة الذى فاق إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ٣٣,٨% لتسجل نحو ٩١,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

ترجع الزيادة فى الإيرادات الضريبية في ضوء ما يلى:

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ١٠ مليار جنيه (بنسبة ٤٥,٣%) لتحقق ٣٢ مليار جنيه (١,٤% من الناتج المحلى).

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع المتحصلات من الشركات الأخرى (بنحو ٣,٨ مليار جنيه) بنسبة ٥٦,٧% لتحقق ١٠,٦ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٢ مليار جنيه) بنسبة ٦٩% لتحقق ٤,٩ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من البنك المركزى (بنحو ١,٥ مليار جنيه) بنسبة ٥٧,٥% لتحقق ٤ مليار جنيه.
- إرتفاع الضرائب من النشاط التجارى والصناعى (بنحو ١,٤ مليار جنيه)بنسبة ١١٦,٢% لتحقق ٢,٦ مليار جنيه.
- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ١,١ مليار جنيه) بنسبة ١٤,٩% لتحقق ٨,٤ مليار جنيه .

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٠,٧ مليار جنيه (بنسبة ٣٢,٨%) لتحقق ٤٣,٤ مليار جنيه (١,٩% من الناتج المحلى).

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٢٤,٥% لتحقق ١٩,٩ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٣٠,٣% لتحقق ٤,٤ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٥٥,٤% لتحقق ١٣,٩ مليار جنيه (فى ضوء زيادة ضرائب المبيعات على السجائر والمنتجات البترولية).
- ضرائب الدمغة بنسبة ٦,٨% لتحقق ٢,٤ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢,٦ مليار جنيه (بنسبة ٥٠%) لتحقق ٧,٩ مليار جنيه (٠,٣% من الناتج المحلى).

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ٥١% لتحقق ٧,٥ مليار جنيه.

§ على جانب الإيرادات غير الضريبية:

يرجع الإنخفاض فى الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٤/٢٠١٥ فى الأساس نتيجة لإنخفاض المنح إذا تم مقارنتها بنفس الفترة خلال العام السابق

ويرجع الإنخفاض في الإيرادات غير الضريبية إلى ما يلى:

- إنخفاض المنح بشكل ملحوظ لتسجل ٠,٧ مليار جنيه خلال يوليو-نوفمبر ٢٠١٤/٢٠١٥ مقابل نحو ٣٦,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. حيث يرجع إرتفاع المنح بشكل ملحوظ خلال فترة المقارنة يوليو- نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٤ في ضوء ورود منح استثنائية خلال تلك الفترة موزعة كما يلى:

  - منحة من دولة الإمارات بمبلغ مليار دولار خلال يوليو-نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٤ .

- زيادة المنح بمبلغ ٢٩,٧ مليار جنيه خلال يوليو-نوفمبر ٢٠١٤/٢٠١٣ وهو ما يمثل إستخدام جزء من مبالغ المنح الخليجية المودعة لدى البنك المركزى وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.

- إنخفاض الموارد من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٣,٥ مليار جنيه (بنسبة إنخفاض -٤٣,٦%) لتسجل نحو ٤,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- وعلى نحو أخر، فقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية المحولة من الهيئات السيادية كما يلى:

§ إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من البنك المركزى بنحو ١٠ مليار جنيه لتسجل ١٣,٤ مليار جنيه (في ضوء الأرباح التى تم تحصيلها خلال فترة الدراسة والتى تخص السنة السابقة)،

§ إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من هيئة قناة السويس بنحو ٢,٧ مليار جنيه لتسجل ٧,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،

§ إرتفاع الأرباح المحولة من الهيئات الإقتصادية بنحو ٠,٦ مليار جنيه لتسجل ١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وأرباح شركات قطاع الأعمال العام بنحو ٠,٥ مليار جنيه لتسجل نحو ٠,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- كما إرتفعت الإيرادات المتنوعة بنحو ٢٢,٦% (٠,٦ مليار جنيه) لتسجل نحو ٣ مليار جنيه أى ما يعادل ٠,١% من الناتج المحلى، وذلك في ضوء إرتفاع كل من الإيرادات الجارية والرأسمالية المتنوعة خلال فترة الدراسة.

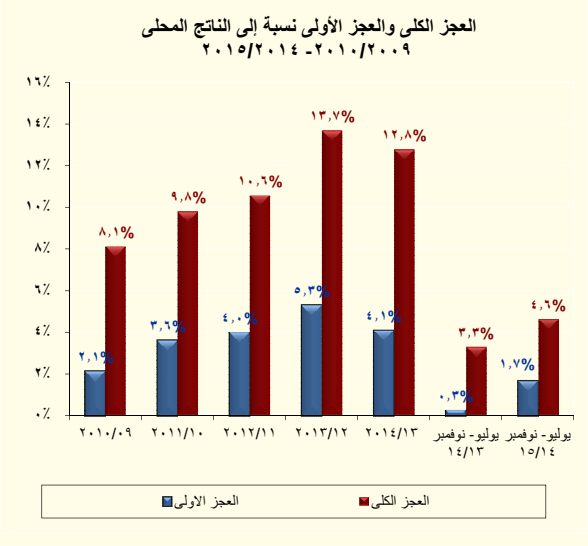

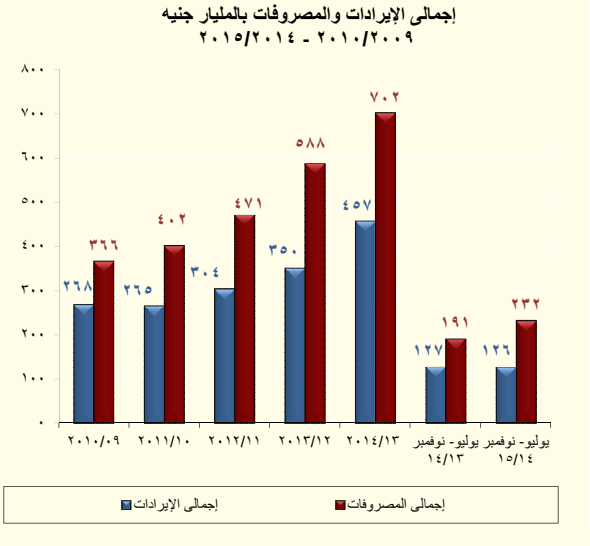

المصدر: وزارة المالية

زيادة المصروفات نتيجة لإرتفاع الإنفاق على الأجور والإستثمارات والمزايا الإجتماعية.

أما على جانب المصروفات،

فقد إرتفعت المصروفات خلال فترة الدراسة بنحو ٤١ مليار جنيه (بنسبة ٢١,٥%) محققة ٢٣١,٨ مليار جنيه (١٠% من الناتج المحلى) وذلك في ضوء ما يلى :

§ إرتفاع **الأجور وتعويضات العاملين** بـ١١ مليار جنيه (بنسبة ١٦%) لتحقق نحو ٧٩,٦ مليار جنيه (٣,٤% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:-

- زيادة الإنفاق على مزايا نقدية بـ٦ مليار جنيه ليحقق ١٠,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في علاوة الحد الأدنى بنحو ٢,٩ مليار جنيه، وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين بنحو ٢,٦ مليار جنيه، والعلاوة الخاصة بنحو ٠,٤ مليار جنيه) .
- زيادة المكافآت بـ١,٨ مليار جنيه (بنسبة ٥,٦%) ليحقق ٣٣,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز فى حوافز العاملين بالكادرات الخاصة بنحو ١,٨ مليار جنيه).
- زيادة بدلات نوعية بـ٠,٦ مليار جنيه (بنسبة ٧,٤%) ليحقق ٨,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ١,٤ مليار جنيه (بنسبة ١٨,٦%) ليحقق ٨,٧ مليار جنيه (٠,٤% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:

- زيادة الانفاق على السلع بـ٠,٧ مليار جنيه (بنسبة ٢٣,٦%) ليحقق نحو ٣,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في زيادة الإنفاق على الخامات).
- زيادة الانفاق على الخدمات بـ٠,٥ مليار جنيه (بنسبة ١٣,٦%) ليحقق نحو ٤,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في زيادة الإنفاق على الصيانة، والنقل والإنتقالات).

§ زيادة **المصروفات على الفوائد** بـ٨ مليار جنيه (بنسبة ١٣,٤%) لتصل إلى ٦٨,٤ مليار جنيه (٢,٩% من الناتج المحلى) وذلك في الأساس نتيجة ما يلى:-

- زيادة الفوائد المحلية (بخلاف وحدات الحكومة العامة) بـ٦,٥ مليار جنيه (بنسبة ١٢,٦%) ليحقق نحو ٥٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز الزيادة في الأساس لإرتفاع فوائد وأذون الخزانة العامة بنحو ٥,٧ مليار جنيه، وفوائد سندات البنك المركز بنحو ٠,٣ مليار جنيه).
- بينما إرتفعت الفوائد الخارجية بشكل طفيف بنحو ٠,٢ مليار جنيه (بنسبة ١١,٤%) لتحقق نحو ٢,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ زيادة **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بـ١٢,٩ مليار جنيه (بنسبة ٤١,٨%) ليحقق ٤٣,٦ مليار جنيه (١,٩% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:-

- زيادة الانفاق على الدعم بـ٦ مليار جنيه (بنسبة ٣٩,٨%) ليحقق ٢١,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة ويشمل ما يلى:
  - o زيادة دعم السلع التموينية بنحو ٦ مليار جنيه (تقريباً الضعفين) ليصل إلى نحو ١٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - o بينما لم ترد أيه تسويات بترولية خلال فترة الدراسة.

- زيادة الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٥,٦ مليار جنيه (بنسبة ٣٩,٩%) ليحقق ١٩,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - o زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٤,٤ مليار جنيه (بنسبة ٣٦,٥%) ليصل إلى نحو ١٦,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - o زيادة معاش الضمان الإجتماعى بنحو ١,١ مليار جنيه (بنسبة ٦٦,٧%) ليصل إلى نحو ٢,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ ارتفاع **المصروفات الأخرى** بـ٤,٣ مليار جنيه (بنسبة ٢٩,٤%) إلى ١٨,٩ مليار جنيه (٠,٨% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:

- زيادة الانفاق على الإحتياطات العامة بـ٣,٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٨,٥%) ليحقق ١٧,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ٣,٥ مليار جنيه (٠,٥% من الناتج المحلى) (بنسبة نمو ٣٨,٣%) ليسجل ١٢,٦ مليار جنيه وذلك نتيجة ما يلى:

- زيادة الانفاق على الإستثمارات المباشرة بـ٣ مليار جنيه (بنسبة ٣٧,٢%) ليحقق نحو ١١,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وفى ضوء إهتمام الحكومة المصرية بتحقيق العدالة الإجتماعية، فتعتمد خطة الحكومة المصرية لخفض عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ على ركيزتين أساسيتين. أولاً، **على جانب الإيرادات،** ستقوم الحكومة بإعادة هيكلة النظام الضريبى للسماح بالتوزيع العادل للعبء الضريبى، بالإضافة إلى خطة لمكافحة التهرب الضريبى، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التعديلات التى تمت على قانون ضرائب الدخل والتحول لنظام ضريبة القيمة المضافة.

ثانياً، إصلاحات **على جانب الإنفاق** تتركز بشكل خاص على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفقراء والفئات الأولى بالرعاية، مع إستخدام الموارد التى تمت إتاحتها من خفض دعم الطاقة فى زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي، والبنية التحتية، بالإضافة إلى البرامج الإجتماعية الهامة وعلى رأسها برامج معاش الضمان الاجتماعي، ودعم التأمين الصحى، وتطوير المناطق العشوائية وتحسين الخدمات فى المحليات، وتوفير السلع الأساسية للمواطنين.

أما بالنسبة لتقديرات **الإيرادات العامة** بموازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فتبلغ نحو **٥٤٩ مليار جنيه مقارنة بـ٥٦٩ مليار جنيه (الموازنة المعدلة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣)**، بينما تبلغ تقديرات **المصروفات العامة** نحو **٧٨٩ مليار جنيه**. وفى ضوء هذه التطورات يبلغ **العجز الكلى** فى الموازنة العامة نحو **٢٤٠ مليار جنيه** أى نحو١٠% من الناتج المحلى الاجمالى مقارنة بعجز قدره ١٤% فى حال عدم تنفيذ أي إجراءات إصلاحية. ومن المتوقع أن يبلغ **الدين العام الحكومى** (داخلى وخارجى) نحو **٢,٢**

تريليون جنيه فى نهاية العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ وهو ما يعادل ٩١,٥% من اجمالى حجم الناتج المحلى، وذلك انخفاضاً من نحو ٩٣,٨% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢.

تطورات الدين العام:

ارتفاع اجمالى الدين المحلى...

- بلغ إجمالى **الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** نحو ١٦٩٩,٩ مليار جنيه (٨٥% من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية يونيو ٢٠١٤، مقابل ١٤٤٤,٤ مليار جنيه (٨٢,٤% من الناتج المحلى الاجمالى) فى نهاية يونيو ٢٠١٣.
- ومن الجدير بالذكر ان إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** قد بلغ ١٩٠٧.٥ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤ (نحو ٩٥,٥% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ ١٦٤٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (نحو ٩٤% من الناتج المحلى الاجمالى).

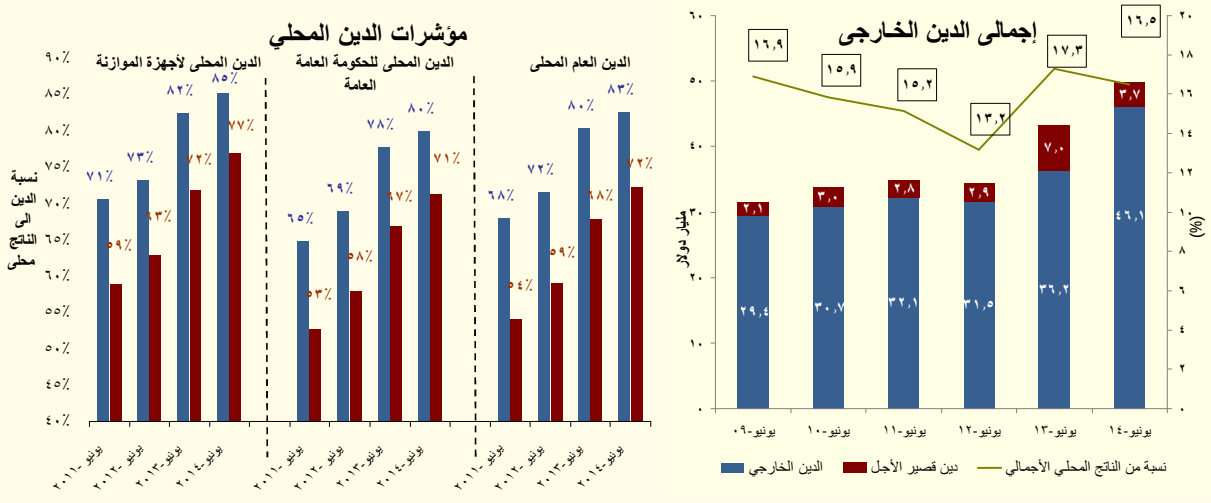

المصدر: وزارة المالية

بينما سجل إجمالي **رصيد الدين الخارجى**[٢] **(حكومى وغير حكومى)** حوالى ٤٦,١ مليار دولار بنهاية شهر يونيو ٢٠١٤، مقارنة بـ٤٣,٢ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٣ (وقد جاءت أغلب الزيادة فى صورة مساعدات من دول الخليج بشروط ميسرة). وقد بلغ رصيد الدين الخارجى لدى مصر نحو ١٦,٥% كنسبة من الناتج المحلى في نهاية يونيو ٢٠١٤، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٥,٥% كنسبة من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).

وقد إنخفضت **نسبة الدين الخارجي قصير المدى إلي اجمالي الدين الخارجي**، لتسجل نحو ٧,٩% فى يونيو ٢٠١٤ مقارنة بـ١٦,٣% في يونيو ٢٠١٣، وهو ما يمكن تفسيره بشكل جزئى في ضوء سداد وديعة لدولة

[٢] ترجع الزيادة الملحوظة فى معدلات الدين الخارجى الغير الحكومى خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ في الأساس إلى ارتفاع الدين الخارجى للسلطات النقدية بنحو ٤ مليار دولار مقارنة بنهاية العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ وذلك في ضوء ورود ودائع من دول الخليج بقيمة ٧ مليار دولار تم تسجيلها لدى البنك المركزى كالتالى: ٢ مليار دولار من دولة الإمارات و٢ مليار دولار من المملكة العربية السعودية و٣ مليار دولار من دولة الكويت؛ فى حين تم رد ودائع بنحو ٣ مليار دولار لدولة قطر (وديعة بـ٢ مليار دولار وردت سابقاً، كما تم إهلاك ودائع أخرى بإجمالي مبلغ ١ مليار دولار).

قطر بـ٢ مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣، بالإضافة إلى رد وديعة قطرية أخرى بمبلغ ١ مليار دولار وسداد نحو ٠,٧ مليار دولار من مستحقات نادى باريس.

التطورات النقدية:

ارتفاع معدل النمو السنوى للسيولة المحلية خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤

- وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤ بشكل طفيف ليصل إلى ١٥,٧% مسجلاً ١٥٦٠,٣ مليار جنيه، مقارنة بـ١٥,٦% في سبتمبر ٢٠١٤، ولكنه انخفض إذا ما قورن بـ١٧,٨% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٣. **فعلى جانب الالتزامات**، يرجع ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السنوى في **أشباه النقود** ليسجل ١٥,٣% (محققاً ١١٢٨,٩ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقابل ١٥,١% خلال شهر سبتمبر٢٠١٤، بينما تباطأ معدل النمو السنوى في كمية **النقود** ليسجل نحو ١٦,٩% (محققاً ٤٣١,٤ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٧,١% خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى تباطؤ معدل النمو السنوى في معدل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى ليسجل ٧,٥% (محققاً ٢٧٧,٧ مليار جنيه) خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٩,٣% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤، مما يعكس إقبال الأفراد للاستثمار في شهادات استثمار قناة السويس.

- **أما على جانب الأصول**، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى ليسجل نحو ١٨,١% في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٤ (محققاً ١٤٤٨,٧ مليار جنيه)، مقابل ١٧,٨% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤. وعلى نحو آخر، فقد استمر **صافى الأصول الأجنبية** في الانخفاض خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤ بـ٨,٥% (لتسجل ١١١,٦ مليار جنيه)، مقابل معدل انخفاض أقل قدره ٥,٤% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤.

- استمر معدل نمو **صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** فى التباطؤ – للشهر الثانى على التوالى - ليسجل نحو ٢٠,١% (محققاً ١٠٥٧,٧ مليار جنيه) مقارنة بـ٢٢,٧% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤، ويرجع ذلك إلى إيداع حصيلة بيع شهادات استثمار قناة السويس في البنك المركزى، مما أدى إلى تراجع احتياجات الحكومة التمويلية.

- أما على الجانب الأخر، فقد ارتفع معدل نمو **صافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** بشكل ملحوظ مسجلاً نمو قدره ٢٨% (محققاً ٥٥,٧ مليار جنيه) خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٦,٢% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤، وذلك نتيجة القرض الممنوح للهيئة العامة للبترول بقيمة تبلغ نحو ١٠ مليار جنيه (١,٥ مليار دولار) عن طريق تحالف عدة بنوك بقيادة البنك الأهلى المصرى من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه شركات البترول الأجنبية.

- كما ارتفع **صافى المطلوبات من القطاع الخاص** ليسجل معدل نمو قدره ١٠,٦% (-١,٢% معدل نمو حقيقى) ليحقق ٥٤٩,٩ مليار جنيه خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤، مقارنة بـ١٠,٣% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤. ويأتي ذلك فى ضوء ارتفاع كل من معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع الخاص وللقطاع العائلي ليسجلا نحو ٧,٣% و٢٠,٢% على التوالي، مقارنة بـ٢٠% و٦,٨% خلال سبتمبر ٢٠١٤، على التوالي.

Ø جدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر أكتوبر ٢٠١٤ لم تصدر بعد. إلا أنه وفقاً لأحدث البيانات، فقد انخفض معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) ليحقق نحو ١٩,١% فى نهاية سبتمبر ٢٠١٤ مسجلاً ١٤٦٥,٦ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ٢١,٥% خلال اغسطس ٢٠١٤، ويأتى ذلك في ضوء اعادة استثمار الودائع المحلية في شهادات استثمار قناة السويس. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٦,٨% في نهاية شهر الدراسة. بينما ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) ليحقق ٩,٤% فى نهاية سبتمبر ٢٠١٤ مسجلاً ٦٠١,٢ مليار جنيه، مقارنة بـ٦,٨% خلال اغسطس ٢٠١٤. وبناء على ذلك، فقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع فى نهاية سبتمبر ٢٠١٤ لتصل إلى ٤١%، مقارنة بـ٣٩,٨% خلال شهر اغسطس ٢٠١٤.

Ø على نحو اخر، فقد انخفض **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى بنحو ١,١ مليار دولار ليصل إلى ١٥,٩ مليار دولار فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ١٧ مليار دولار فى نهاية الشهر السابق، حيث قامت الحكومة المصرية برد وديعة قطرية قدرها ٢,٥ مليار دولار. وعلى جانب آخر، فقد تم ورود منحة نقدية من دولة الكويت قدرها ١ مليار دولار، بالإضافة إلى نحو ٠,٤ مليار دولار تم تحصيلهم من إيرادات قناة السويس والسياحة.

انخفض رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية بـ١,١ مليار دولار خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤

وتجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم السنوى قد تراجع بشكل ملحوظ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤ مسجلاً نحو ٩,١% (وهو أقل معدل تم تسجيله منذ بداية العام المالى الحالى)، مقارنة بـ١١,٨% المعدل المحقق خلال الشهر السابق ومقارنة بـ١٣% خلال نفس الشهر من العام السابق؛ ويأتى هذا الانخفاض في الأساس في ضوء الانخفاض الملحوظ فى معدل التضخم السنوى لمجموعة "الطعام والشراب" – أكبر الأوزان مساهمة فى معدل التضخم العام – لتسجل ٧,١% (وهو أقل معدل تضخم تم تسجيله منذ شهر ديسمبر ٢٠١٢) مقابل ١١,٥% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ١٩,١% خلال نوفمبر ٢٠١٣. ويأتى ذلك فى ضوء إنخفاض المستوى العام لأسعار بعض البنود الفرعية ضمن مجموعة "الطعام والشراب"؛ وعلى رأسها "الخضروات" (لتحقق ٥,٥% مقابل ٢٣,٥% خلال الشهر السابق) و"الفاكهة" (لتحقق ٩,٧% مقابل ١٣,١%) و"الأسماك والمأكولات البحرية" (لتحقق ٨% مقابل ١٥,٧%)، و"الألبان والجبن والبيض" (لتحقق ١١,٩% مقابل ١٥,١%). كما ساهم إنتهاء أثر الضغوط التضخمية المصاحبة لكل من عيد الأضحى والزيادة السنوية في رسوم التعليم خلال الشهرين السابقين في خفض معدل التضخم السنوى.

إنخفاض معدل التضخم السنوى خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤ (أقل معدل تم تسجيله منذ بداية العام المالى الحالى)

وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد انخفضت معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى وعلى رأسها "الملابس والأحذية" لتسجل ١,٩% مقابل ٥% خلال الشهر السابق (نتيجة لتراجع أسعار الملابس والملابس الجاهزة)، و"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" لتسجل ٢,٥% مقابل ٥,٦% (نتيجة لتراجع أسعار المياه والخدمات المرتبطة بالمسكن، والكهرباء والغاز ومواد الوقود). بينما إرتفعت

بشكل متباطئ معدلات التضخم السنوية لمجموعات "الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة" لتسجل ٥,٤% مقابل ٥,٧% فى الشهر السابق (نتيجة لتراجع أسعار الأثاث والتجهيزات والسجاد وأغطية الأرضيات، والمفروشات المنزلية، والأجهزة المنزلية، وأدوات ومعدات المنازل والحدائق)، ومجموعة "الثقافة والترفيه" لتسجل ١١,٢% مقابل ١١,٥% (نتيجة لتراجع أسعار معدات الصوت والصورة ومعدات التصوير وتجهيز المعلومات).

- بينما انخفض **معدل التضخم الشهرى انخفاضاً ملحوظاً** ليسجل -١,٥% خلال نوفمبر ٢٠١٤ مقارنة بارتفاع قدره ١,٧ % خلال الشهر السابق ، ومقارنة بارتفاع قدره ٠,٩ خلال نوفمبر٢٠١٣ .

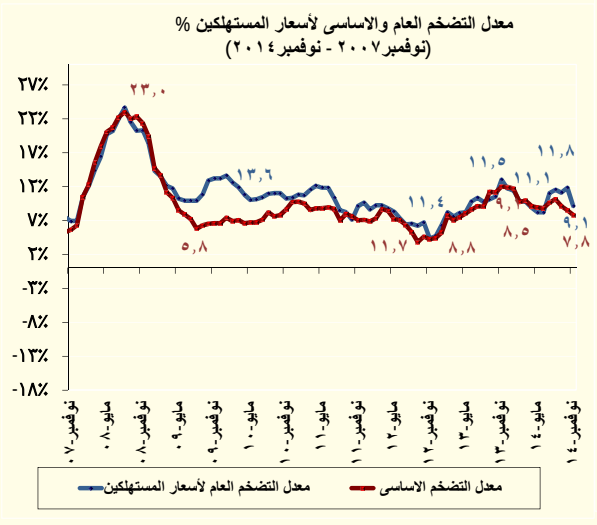

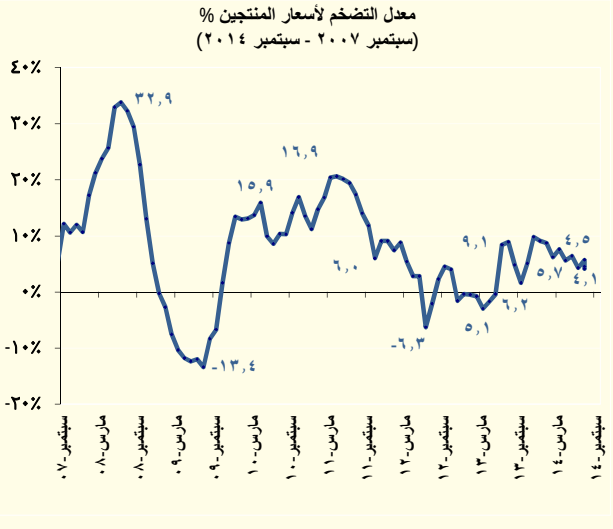

- كما إنخفض **معدل التضخم الأساسي** ليسجل نحو ٧,٨% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤ (وهو أقل معدل تم تسجيله منذ شهر ابريل ٢٠١٤)، مقارنة بـ٨,٥% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١١,٩% خلال نفس الشهر من العام السابق على نحو آخر، فقد انخفض معدل التضخم الشهرى بشكل ملحوظ ليسجل نحو -٠,٢% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ٠,٥% المحقق خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤، ويرجع ذلك في الأساس نتيجة لإنخفاض أسعار السلع الغذائية والتى ساهمت بنسبة سالبة قدرها ٠,٣١ نقطة مئوية. وقد حد جزء من ذلك الإنخفاض ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية لتساهم بنسبة ارتفاع قدرها ٠,١٦ نقطة مئوية في معدل التضخم الأساسى الشهرى.

- وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥% و١٠,٢٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** عند ٩,٧٥% و٩,٧٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء توازن كل من المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الإجمالى.

Ø ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٤ بربط ودائع بقيمة ٧٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩,٧٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

Ø أما عن تطورات **سوق رأس المال المحلى**، فقد انخفض **مؤشر ٣٠ -EGX** خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ بنحو ٣٨١,٣ نقطة ليحقق ٨٩٢٦,٦ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ والذى بلغ ٩٣٠٧,٩ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بـ٤,٢% ليسجل ٥٠٠ مليار جنيه (حوالى ٢١,٥% من الناتج المحلى) خلال شهر الدراسة، مقارنة برصيد قدره ٥٢٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق. وجدير بالذكر أن التباطؤ الذي شهدته مؤشرات EGX يأتي في ضوء تراجع أداء الأسواق العالمية وأسواق دول الخليج تأثراً بتحركات أسعار النفط.

قطاع المعاملات الخارجية:

Ø حقق **ميزان المدفوعات** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فائضاً كلياً بلغ نحو ٠,٤ مليار دولار، مقابل فائض أعلى قدره ٣,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات فى ضوء:

§ تسجيل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١,٤ مليار دولار، مقارنة بفائض قدره ٠,٦ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسى فى ضوء ارتفاع العجز فى **الميزان التجارى** وانخفاض **صافى التحويلات**، مما فاق التحسن الملحوظ فى **الميزان الخدمى**، وذلك على النحو التالى:

حقق **صافى التحويلات الرسمية** نحو ١,٥ مليار دولار فقط، وهو يعتبر أقل إذا تم مقارنته بنحو ٤,٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة والتى كانت تمثل منح استثنائية بقيمة ٣ مليار دولار من دول الخليج (١ مليار دولار من الإمارات العربية المتحدة و٢ مليار دولار من المملكة العربية السعودية).

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع عجز **الميزان التجارى** ليسجل نحو ٩,٧ مليار دولار خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل عجزاً بنحو ٧,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نتيجة لزيادة **المدفوعات عن الواردات السلعية** بنسبة بلغت نحو ١٧,٩% لتحقق ١٦,٢ مليار دولار، مقابل ١٣,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

وعلى صعيد آخر، فقد شهد **الميزان الخدمى** تطورات إيجابية محققاً فائضاً قدره ٢ مليار دولار، مقارنة بعجز قيمته ٠,٢ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى السابق، ويرجع ذلك لارتفاع **الإيرادات المحصلة من السياحة** بأكثر من الضعف لتسجل ٢,١ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بـ٠,٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة، كما ارتفعت **المتحصلات الحكومية** لتصل إلى ٥٨٣ مليون دولار مقارنة بـ٧٤,٥ مليون دولار فترة المقارنة.

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ٠,٨ مليار دولار فقط خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات أعلى للداخل بنحو ٤,٦ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى السابق، ويأتى ذلك على خلفية تراجع **صافى التزامات البنك المركزي المصري تجاه العالم الخارجى** ليقتصر على ٠,٠٠١ مليار دولار فقط مقارنة بنحو ٣ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى السابق في ضوء عدم ورود أى ودائع من الخارج.

وتجدر الإشارة إلى ارتفاع **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** بأكثر من الضعف خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤ ليسجل ١,٨ مليار دولار (مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ ٠,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة). وذلك فى ضوء ارتفاع **صافى التدفقات للداخل للاستثمارات فى قطاع البترول** لتسجل ٠,٩ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ٠,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما شهد **صافى التدفق للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها** ارتفاعاً ليحقق ٠,٧ مليار دولار مقابل ٠,٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠١٤/٢٠١٣.

§ بينما سجل **صافى السهو والخطأ** تدفقات للداخل بنحو ١ مليار دولار خلال فترة الدراسة (مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٥ مليار دولار خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى السابق).

Ø طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد ارتفع إجمالى عدد السياح الوافدين خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤ ليصل إلى مليون سائح، مقابل ٨٨٤ ألف سائح خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤، في حين ارتفع بشكل ملحوظ (٧٩,٥%) إذا ما قورن بـ٥٥٨,٧ ألف سائح خلال شهر أكتوبر ٢٠١٣. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت عدد الليالى السياحية خلال شهر الدراسة لتسجل حوالى ٩,٨ مليون ليلة مقارنة بـ٨,٨ مليون ليلة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤.